



حنكة آل مسعود

تقرير حقوقي يوثق الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها المدنيون في منطقة آل مسعود بمحافظة البيضاء جراء العمليات العسكرية التي شنتها القوات المسلحة لمليشيا الحوثي، بما في ذلك الاستهداف العشوائي، التهجير القسري، والتدمير الممنهج للبنية التحتية.

info@samrl.org

www.samrl.org

Feb 2025



SAM
Rights & Liberties

سام للحقوق والحريات

من نحن؟

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية، بدأت نشاطها في يناير 2016، وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر 2017. تُعنى برصد حقوق الإنسان في اليمن والشرق الأوسط وإيصال جرائم الانتهاكات إلى مؤسسات صناعة القرار والمنظمات الحقوقية الدولية المؤثرة والفاعلة.

محتويات التقرير

1. المقدمة 5
2. الملخص التنفيذي 6

الفروع الرئيسية

- الفرع الأول: السياق العام للأحداث 7
- الفرع الثاني: دوافع الحملة العسكرية 12
- الفرع الثالث: تسلسل أيام الحملة 19
- الفرع الرابع: الانتهاكات التي طالت آل مسعود 21
- الفرع الخامس: الآثار المترتبة على الحملة العسكرية 24
- الفرع السادس: جهود الوساطات 26
- الفرع السابع: مناقشات سكان حنكة آل مسعود 27
- الفرع الثامن: ردود الأفعال المحلية والدولية 28
- الفرع التاسع: التوصيات 29
- الفرع العاشر: الخاتمة 30

المقدمة

تُعد منطقة حنكة آل مسعود، الواقعة في مديرية القريشية بمحافظة البيضاء، من أكبر التجمعات السكانية في مديريات قيفة الثلاث، مما أكسبها لقب "عاصمة قيفة". تضم المنطقة حوالي 10,000 نسمة، ويبلغ عدد المباني السكنية فيها 1,800 منزل، مما يجعلها منطقة كثافة سكانية متوسطة. تتوزع المساكن والسكان على حارات وأحياء متجاورة، أبرزها: الصرم، القابل، المرء، السبلة، كبادة، رأس الشفا، والقاع. شهدت هذه المنطقة تصعيدًا حادًا في الانتهاكات الحقوقية والنزاعات المسلحة في الآونة الأخيرة، حيث كانت مسرحًا لمواجهات عنيفة خلفت آثارًا إنسانية جسيمة. يهدف هذا التقرير إلى توثيق الأحداث والانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الحوثي في يناير 2025، مع التركيز على تأثيرها الإنساني، وتحليلها في إطار القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.



ملخص تنفيذي

شهدت منطقة حنكة آل مسعود بمحافظة البيضاء تصعيدًا عسكريًا خطيرًا من قبل جماعة الحوثي في يناير 2025، تخلله حصار خانق وقصف عشوائي استهدف المدنيين والمرافق العامة. أدت هذه العمليات إلى مقتل وإصابة العشرات، بينهم نساء وأطفال، فضلًا عن تدمير منازل ومساجد ونهب الممتلكات. كما شمل الحصار منع دخول الغذاء والدواء وقطع وسائل الاتصال، مما عمق من معاناة السكان وتركهم في أوضاع إنسانية كارثية.

واستهدفت الحملة أيضًا المئات من المدنيين بعمليات اعتقال تعسفي، حيث تم نقلهم إلى مواقع مجهولة وسط تقارير عن سوء المعاملة. بالإضافة إلى ذلك، أدى تدمير المزارع والبنية التحتية إلى حرمان السكان من مصادر رزقهم الأساسية، ما فاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وأجبر العديد من الأسر على النزوح القسري بحثًا عن الأمان.

لقت هذه الانتهاكات إدانات واسعة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، التي استنكرت الهجمات الحوثية ودعت إلى محاسبة المسؤولين عنها. كما طالبت منظمات حقوق الإنسان بفتح تحقيقات شفافة وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين.

تؤكد هذه الأحداث الحاجة الملحة لتحرك عاجل من الأطراف المحلية والدولية لرفع الحصار وحماية المدنيين، مع ضمان تقديم المساعدات الإنسانية ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات وفقًا للقانون الدولي.

الفرع الأول السياق العام للأحداث

1- عودة للبدء

- بعد سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، أصبحت محافظة البيضاء، ولا سيما مديريات قيعة، محوراً رئيسياً للعمليات العسكرية بذريعة مكافحة الإرهاب. وقد شهدت هذه المنطقة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وفق ما يلي:
- نوفمبر 2014: شنت جماعة الحوثي هجوماً على قرية خبزة بمديرية القريشية، قيعة، بدعوى مكافحة الإرهاب. أسفرت المواجهات عن سقوط مئات الضحايا المدنيين، بينهم عدد كبير من النساء والأطفال، وتدمير 15 منزلاً بشكل كامل، و250 منزلاً بشكل جزئي، مما أدى إلى تهجير جميع سكان القرية قسراً.
- مايو 2016، مارس 2017، وسبتمبر 2020: شنت جماعة الحوثي ثلاث حملات عسكرية واسعة ضد أهالي قرية الزوب في مديرية القريشية. تخللت هذه الحملات انتهاكات خطيرة، شملت القتل خارج نطاق القانون، تفجير المنازل، تهجير السكان، إحراق مصادر المياه، تدمير الأراضي الزراعية، ونهب الممتلكات الخاصة والعامة، بما في ذلك المستشفى الوحيد في القرية. ادعت جماعة الحوثي أن هذه العمليات كانت ضمن جهود مكافحة الإرهاب.
- يوليو 2016: نفذت جماعة الحوثي عملية إعدام بحق أربعة مشايخ من قبيلة آل عمر في مديرية ذي ناعم، بعد استدعائهم من منازلهم. تم العثور على جثثهم لاحقاً في مجرى السيول بمديرية الملاجم، مديرية ذي ناعم كان لها نصيب من الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الحوثي أبرزها تفجير أكثر من ٢٥ منزل تدميراً كلياً في هذه المديرية فقط.
- مارس 2024: أقدمت جماعة الحوثي على تفجير عدد من المنازل في حي الحفرة وسط مدينة رداع بمحافظة البيضاء، مما أسفر عن سقوط عشرات الضحايا، معظمهم من النساء والأطفال.
- أغسطس 2024: فرضت جماعة الحوثي حصاراً عسكرياً على قرية حمة صرار في مديرية ولد ربيع، قيعة. تم منع دخول المواد الغذائية والأدوية، كما تم منع السكان من مغادرة القرية لمزاولة أعمالهم، في ظل قصف مكثف على المنازل باستخدام الأسلحة الثقيلة والمتوسطة.
- مديرية الزاهر ال حميقان التي شهدت مواجهات عنيفة بين رجال القبائل وجماعة الحوثي منذ العام ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٢ كانت جماعة الحوثي قد مارست في هذه المديرية عمليات انتقامية أبرزها تفجير أكثر من ١٥ منزل تدميراً كلياً كما حولت كثير من المناطق فيها إلى حقل من الألغام يهدد حياة المدنيين هناك حيث سقط العشرات منهم ضحايا لتلك الألغام معظمهم نساء وأطفال
- مع ملاحظة أن المنطقة شهدت تصعيداً مستمراً للحملات العسكرية التي استهدفت السكان المدنيين، مما أدى إلى نزوح واسع النطاق وتدمير البنية التحتية، وترك آثاراً كارثية على حياة الأهالي وأوضاعهم الإنسانية.

2- دوافع الحملة اليوم

فرضت جماعة الحوثي حصارًا على منطقة حنكة آل مسعود في يناير 2025، تزامن مع عمليات قصف مكثف واعتقالات جماعية، في سياق محاولة السيطرة على المنطقة واستهداف سكانها.

قبل عدة سنوات، فرضت جماعة الحوثي حصارًا عسكريًا على منطقة الخشعة، إحدى قرى حنكة آل مسعود في مديرية القريشية بولاية البيضاء، متبوعًا بعمليات قصف مكثف وهجوم على المنطقة. أدى هذا التصعيد إلى اندلاع اشتباكات مع السكان المحليين، أعقبها تدخل وساطة قبلية قادها عدد من شيوخ المنطقة لوقف المواجهات ورفع الحملة العسكرية. اشترطت جماعة الحوثي تسليم قائمة تضم أسماء أشخاص من السكان المحليين، وُصفوا بأنهم "مطلوبون".

بعد مفاوضات مطولة، تمكنت لجنة الوساطة من إقناع السكان بتسليم 20 شخصًا كخطوة تظهر حسن النية وتهدف إلى تفادي التصعيد ورفع الحصار العسكري عن القرية. إثر تسليم المعتقلين، انسحبت القوات العسكرية التابعة لجماعة الحوثي من محيط القرية. ومع ذلك، تم نقل الأشخاص العشرين إلى سجون الجماعة في العاصمة صنعاء، ولم تلتزم الجماعة بتعهداتها بالإفراج عنهم خلال أيام قليلة، مما أثار استياء السكان المحليين.

استمرت لجنة الوساطة القبلية وشيوخ قبيلة آل مسعود في مطالبة جماعة الحوثي بالوفاء بتعهداتها والإفراج عن المعتقلين، إلا أن هذه الجهود لم تثمر عن أي نتائج ملموسة.

في أعقاب التطورات الإقليمية، بما في ذلك الأحداث الأخيرة في لبنان وسوريا، أفرجت جماعة الحوثي عن 16 معتقلًا من أبناء حنكة آل مسعود، فيما أبقيت على 4 منهم قيد الاحتجاز في سجونها بصنعاء، وهم أحمد أحمد أحمد مسعود المسعودي، عرفات علي أحمد محمد المسعودي، علي محمد عبدربه المسعودي محمد عامر محمد محمد المسعودي، رغم صدور أوامر بالإفراج من النيابة الجزائية المتخصصة الواقعة تحت إشراف جماعة الحوثي في العاصمة صنعاء لرئيس جهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي بالإفراج عن المعتقلين الأربعة، بتاريخ 3 ديسمبر 2024، إلا أن الجهاز لم تنفذ هذه الأوامر، مما فاقم من حالة الاستياء بين السكان المحليين.

بدلاً من الامتثال لقرارات الإفراج، أرسلت جماعة الحوثي مشرفين ثقافيين إلى القرية وطالبت بإغلاق مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم واستبدال الإمام والخطيب بأشخاص تابعين للجماعة، وهو نهج تكرر في عدة مناطق بمحافظة البيضاء. شملت هذه الإجراءات إغلاق مراكز دينية للجماعة السلفية في مدينتي رداع والسوادية، ومراكز دعوية لجماعة التبليغ والدعوة في رداع وقيفة، بالإضافة إلى استبدال أئمة مساجد بأفراد موالين للجماعة، حيث قوبلت هذه الإجراءات برفض من قبل سكان منطقة حنكة آل مسعود، الذين اعتبروها تصرفات استفزازية.

3- أيام الحملة

شهدت محافظة البيضاء أيامًا عصيبة خلال الهجمة الحوثية الأخيرة ، حيث تعرضت منطقة قيعة، وآل مسعود لهجمات متواصلة استهدفت البنية التحتية وأثرت على حياة المدنيين بشكل مباشر. رافقت هذه الهجمات أعمال عنف وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، مما جعلها محور اهتمام إنساني وسياسي كبير. تابع فريق "منظمة سام" الأحداث، ورصد ما شهدته المنطقة خلال أيام الحملة المسلحة التي أثرت بشكل كبير وملحوظ على استقرار المنطقة، ووضع السكان المعيشي.

الأحد، 5 يناير 2025

أطلقت جماعة الحوثي حملة عسكرية واسعة النطاق لتطويق منطقة حنكة آل مسعود من جميع الجهات، حيث فرضت طوقًا آمنًا مشددًا على المنطقة. وذكرت الجماعة أن هذا الإجراء يأتي ضمن مساعيها للبحث عن أفراد تصفهم بأنهم مطلوبون ومتهمون باستهداف إحدى الآليات العسكرية التابعة لها. حاولت وساطة قبلية، تضم عددًا من مشايخ قيعة، التدخل لاحتواء الأزمة. تحركت لجنة الوساطة بين الطرفين في محاولة لتقريب وجهات النظر وتجنب التصعيد، إلا أن جماعة الحوثي وضعت شروطًا لتسليم قائمة بأسماء أشخاص تزعم أنهم مطلوبون. في البداية، قدمت الجماعة قائمة تضم ثمانية أشخاص، لكنها عادت في اليوم التالي ورفعت مطالبها إلى قائمة تضم حوالي خمسين شخصًا، وهو ما اعتبره سكان المنطقة تصعيدًا متعمدًا واستفزازًا يعكس نية الجماعة لتنفيذ أعمال انتقامية.

استمر الوضع على هذا الحال لعدة أيام، حيث فرضت الحملة العسكرية حصارًا خانقًا على منطقة حنكة آل مسعود. شمل الحصار منع دخول المواد الغذائية والأدوية، ومنع السكان من ممارسة أنشطتهم اليومية، بما في ذلك الوصول إلى مزارعهم للعمل. وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي بذلتها لجنة الوساطة القبلية للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن أي نتائج ملموسة.

الخميس الموافق 9 يناير 2025

ازدادت الأوضاع سوء في المنطقة تعقدت بشن القوات جماعة الحوثية، صباح الخميس الموافق 9 يناير، قصفًا مكثفًا على القرية باستخدام الطيران المسيّر والأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الدبابات والمدفعية. وقد أسفر هذا الهجوم عن احتراق منزل بالكامل، وتعرض عدد من المنازل الأخرى لأضرار متفاوتة، إضافة إلى إحراق مسجد القرية.

وأسفرت الحملة عن مقتل شخصين من المدنيين، وإصابة حوالي 11 آخرين، من بينهم ثلاث نساء. وأظهرت مقاطع فيديو تم تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي مشاهد تظهر النيران مشتعلة في منزل المواطن عبد الله ضيف الله المسعودي.

الجمعة الموافق 10 يناير 2025

في مساء اليوم الثاني، قامت جماعة الحوثي بإرسال تعزيزات عسكرية كبيرة شملت عشرات الأطقم العسكرية والدبابات والعربات المدرعة، بالإضافة إلى استخدام الطائرات المسييرة، كما جندت مئات المسلحين الذين تم استقدامهم من محافظات أخرى. وقد نفذت هذه القوات عملية تطويق شامل لمنطقة حنكة آل مسعود من جميع الاتجاهات. وفي الوقت ذاته، فرضت قوات أخرى تابعة للجماعة حصاراً على القرى المجاورة لمنطقة حنكة آل مسعود، بهدف منع أي محاولة لتقديم المساعدة لسكان المنطقة المحاصرة.

السبت الموافق 11 يناير 2025

في صباح يوم السبت الموافق 11 يناير، قامت جماعة الحوثي بقطع الاتصالات وشبكة الإنترنت عن المنطقة والمناطق المجاورة بشكل كامل. أعقب ذلك قصف مكثف استهدف منازل المدنيين باستخدام الطائرات المسييرة ومختلف أنواع الأسلحة الثقيلة، وأسفر القصف عن تمكين الحملة العسكرية من اجتياح منطقة حنكة آل مسعود تحت غطاء ناري كثيف.

وخلال يومي السبت والأحد الموافق 11 و12 يناير، نفذت الحملة العسكرية التابعة لجماعة الحوثي عمليات استهدفت قتل المدنيين وتدمير عدد من منازلهم، إضافة إلى قيامها بعمليات نهب واسعة للممتلكات، كما شنت حملة اعتقالات واسعة النطاق في صفوف المدنيين، طالت المئات، من بينهم كبار السن وأطفال. وتم نقل المعتقلين إلى سجن إدارة أمن مديريات رداع والسجن المركزي بمدينة رداع.

الثلاثاء الموافق 14 يناير 2025

وفي يوم الثلاثاء الموافق 14 يناير، قامت جماعة الحوثي بإحضار معدات لإزالة الركام الذي خلفته في هذه المنطقة. وتم انتشار جثث الضحايا المدنيين من تحت أنقاض المنازل المهدمة وفي محيطها، بما في ذلك أمام المنازل وفي أزقة الأحياء السكنية. وقد تم نقل الجثث إلى جهة غير معلومة. بعد ذلك، استدعت الجماعة وسائل إعلام تابعة لها، بما في ذلك قنوات تلفزيونية والإعلام الأمني، وقامت بتصوير مشاهد من داخل المنطقة المتضررة في محاولة لتحسين صورتها في وسائل الإعلام.

الجمعة الموافق 17 يناير 2025

في صباح يوم الجمعة الموافق 17 يناير، قامت جماعة الحوثي بتنفيذ ما تسميه "وقفه احتجاجية" في منطقة حنكة آل مسعود. وقد تم إجبار عدد من الشخصيات البارزة من أهالي المنطقة على حضور هذه الوقفة، حيث تم انتزاع تصريحات منهم نُشرت عبر قناة المسيرة التابعة للجماعة، تضمنت التصريحات تأييدهم للأعمال التي نفذتها الحملة العسكرية، بما في ذلك القتل والتدمير والحرق والنهب والتشريد.

الفرع الثاني الانتهاكات التي طالت آل مسعود

تعرضت منطقة آل مسعود لانتهاكات متعددة من قبل الحملة العسكرية العنيفة التابعة لجماعة الحوثي" المصنفة إرهابيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة اليمنية "أثرت بشكل كبير على استقرارها وحقوقها الأساسية. شملت هذه الانتهاكات الحصار، والقتل خارج القانون، والتهمير القسري للسكان، ونهب الممتلكات، والاعتقالات التعسفية. يسلط الفرع الثاني من هذا التقرير الضوء على هذه الانتهاكات، وبيان المسؤولية القانونية والإنسانية لضمان حماية حقوق القبيلة وإعادة الاعتبار لها، وأهم هذه الانتهاكات، ما يلي:

1- الحصار والاشتباكات:

فرضت جماعة الحوثي حصارًا شاملًا على منطقة حنكة آل مسعود في مديرية القريشية التابعة لقيفة رداً بمحافظة البيضاء منذ 5 يناير 2025، حيث منعت دخول المواد الغذائية والدوائية، وقطعت كافة وسائل الاتصال والإنترنت في انتهاك صارخ للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية. في صباح يوم الأحد الموافق 5 يناير 2025، قامت جماعة الحوثي بشن حملة عسكرية كبيرة شملت عشرات الأطقم العسكرية والمدربات، ترافقها دبابات، وفرضت طوقاً أمنياً على المنطقة. هذه الحملة شملت منع المدنيين من الخروج إلى مزارعهم للعمل، في حين أن الحصار الكامل على المنطقة كان يهدف إلى قطع كافة سبل الوصول إلى المواد الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء. كما تضمن الحصار قطعاً تاماً للاتصالات والشبكة الإنترنت، مما أضر بشكل كبير بحقوق المدنيين في التواصل والحصول على المعلومات. هذا الحصار لا يمثل فقط انتهاكاً للحق في الوصول إلى الموارد الأساسية، بل يعرض حياة المدنيين لخطر شديد من خلال حرمانهم من الغذاء والرعاية الصحية، كما أن هذا السلوك يتعارض مع المبادئ الإنسانية التي تشكل جوهر القانون الدولي الإنساني، الذي يحظر فرض الحصار الذي يؤدي إلى تعريض حياة المدنيين للخطر، نشرت صفحة شؤون البيضاء على الفيس بوك بتاريخ 11 يناير 2025، -وهي صفحة مستقلة تعنى بتغطية الأحداث في مديريات محافظة البيضاء- ما قالت إنه انتشار كثيف للحوثيين وحصار على منطقة آل مسعود من خلال حملة عسكرية تم استقدامها من صنعاء وذمار.



شؤون البيضاء

11 يناير 2025

انتشارا كثيف من الحوثه ومحاصرة اصحابنا
ال مسعود #قيفة ورجع الحرب من جديد مع
نزول حمله من صنعاء وذمار
يقولون انهم دوله ولكن للأسف استخدمو
القوة بدل المنطق والعقل ..
القبل متفرجه من طرف رداً لا ال حميقان
حسبنا الله ونعم الوكيل أسأل الله ان يحقن
الدماء

شؤون البيضاء



(1) شؤون البيضاء، منصة فيسبوك، 11 يناير 2025، <https://www.facebook.com/share/v/208HXueK%195imjil/>

وفي ظل الحصار المستمر، أكد الأهالي أنهم يواجهون صعوبة كبيرة في معرفة العدد الدقيق للضحايا الذين سقطوا نتيجة لهذه الانتهاكات، وذلك بسبب منع التواصل، بما في ذلك قطع الإنترنت ووسائل الاتصال الأخرى، بالإضافة إلى حملات المداهمة للمنازل والاعتقالات، وحالات خطف جثث القتلى. كما أن الوضع الصحي مستمر في التدهور، حيث لا يزال الأهالي غير قادرين على تحديد من بقي على قيد الحياة أو من فارق الحياة بسبب قلة المعلومات.

وفي ظل الحصار المستمر، أكد الأهالي أنهم يواجهون صعوبة كبيرة في معرفة العدد الدقيق للضحايا الذين سقطوا نتيجة لهذه الانتهاكات، وذلك بسبب منع التواصل، بما في ذلك قطع الإنترنت ووسائل الاتصال الأخرى، بالإضافة إلى حملات المداهمة للمنازل والاعتقالات، وحالات خطف جثث القتلى. كما أن الوضع الصحي مستمر في التدهور، حيث لا يزال الأهالي غير قادرين على تحديد من بقي على قيد الحياة أو من فارق الحياة بسبب قلة المعلومات.

تخلل الحصار أيضًا قصفًا مكثفًا من قبل جماعة الحوثي باستخدام الطيران المسيّر والأسلحة الثقيلة، ما أدى إلى تدمير واسع النطاق وخسائر بشرية جسيمة. فقد تم استهداف منازل المدنيين والمرافق المدنية في المنطقة باستخدام أسلحة ثقيلة بما في ذلك الطيران المسيّر وقذائف الدبابات والمدفعية، ما أدى إلى تدمير أكثر من خمسة منازل بشكل كامل، إلى جانب تضرر أحد المساجد ومدرسة لتحفيظ القرآن الكريم. وقد أسفر هذا القصف عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين، من بينهم ثلاث نساء، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني الذي يحظر الهجمات على المدنيين والمرافق المدنية. صفحة شؤون البيضاء على الفيس بتاريخ 9 يناير نشرت ما قالت عنه أن قصف بالطيران المسيّر من قبل الحوثيين على المدنيين في حنكة ال مسعود في قيفة مع مقطع فيديو يوضح القصف⁽²⁾



(2) شؤون البيضاء، منصة فيسبوك، 11 يناير 2025، <https://www.facebook.com/share/v/16B84FgcRV/>

2- التحريض والتضليل الإعلامي:

في سياق الصراع المستمر في اليمن، لجأت جماعة الحوثيين إلى التحريض الإعلامي لتبرير حملاتها العسكرية، متهمين السكان المحليين بدعم تنظيمات متطرفة. وبعد أن تمكنت الجماعة من اجتياح العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، كانت وجهتها الأولى محافظة البيضاء، وتحديدًا مناطق قيفة برداع، حيث قدمت نفسها كمحارب للإرهاب، مستخدمة هذه الورقة للتأكيد على دورها في محاربة الإرهاب أمام المجتمع الدولي. وواصلت الجماعة استخدام هذه الحجة في استهداف القبائل المناوئة لها في المحافظة طوال سنوات الحرب.

مارست جماعة الحوثيين التضليل الإعلامي عبر وسائلها الإعلامية المختلفة لخلق صورة ذهنية سلبية عن القبائل في محافظة البيضاء، وخاصة في مناطق قيفة، معتبرة إياها حاضنة للتطرف والإرهاب. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد كشف تقرير حقوقي نشرته منظمة سام في يناير 2021 عن تنسيق جماعة الحوثيين مع عناصر تنظيم داعش في استهداف القبائل في مناطق قيفة برداع. التقرير، الذي حمل عنوان (قرية حميضة شطير ساحة للعمليات المشتركة وتنسيق لانتهاك حقوق الإنسان)، سلط الضوء على الانتهاكات الاستثنائية في قيفة، والتي أكدت من خلال شهادات الشهود وروايات أهالي الضحايا التنسيق بين الحوثيين وداعش في تنفيذ انتهاكات جسيمة ضد العائلات في القرى، لا سيما عائلة آل صلوح في قرية حميضة شطير بمديرية ولد ربيع، التي فقدت عددًا من أبنائها وتم تدمير منازلها ونهب ممتلكاتها، تعمل المنظمة حاليًا على كتابة تقرير موسع يتناول التنسيق بين جماعة الحوثيين والجماعات المتطرفة، وكشف حجم التنسيق المشترك بينهما في أكثر من مجال. ويجمع التقرير بين المعلومات السابقة والمعلومات الجديدة⁽³⁾

رصد فريق المنظمة في هذا التقرير تزامنًا مع الحملة العسكرية ضد المدنيين العديد من التصريحات والتفريعات التي نشرها قياديون حوثيون، تحض على الكراهية، ورمي اتهامات باطلة ضد سكان المنطقة، في محاولة لتبرير الانتهاكات التي تمارسها جماعة الحوثيين ضد المدنيين في منطقة حنكة آل مسعود في مديرية القريشية قيفة، وهي لم تكن معزولة عن بقية المناطق التي تعرضت للاستهداف في قيفة. حيث استخدمت جماعة الحوثيين التحريض، التضليل الإعلامي ضد سكان المنطقة عبر منصاتهما الإعلامية المختلفة. من بين هذه ذلك التضليل، نشر القيادي الحوثي الدكتور أحمد مطهر الشامي، تغريدة على حسابه الرسمي في منصة "أكس" (تويتر سابقًا) أثناء الحملة العسكرية الحوثية على منطقة حنكة آل مسعود، قائلًا: "بفضل الله يستمر التأديب لعناصر داعش التي تتمرس في بيوت المواطنين في منطقة الحنكة... أخطأت أدوات أمريكا في اختيار قيفة منطلق لفتنتهم فقيقة لها ثار مع داعش ولا تطفئه إلا فوهات البنادق".

(3) قرية حميضة شطير. ساحة للعمليات المشتركة وتنسيق لانتهاك حقوق الإنسان، منظمة سام، 7 يناير 2021، <https://samrl.org/?a4117>

كما نشر الشامي أكثر من تغريدة، إضافة إلى مقطع فيديو يحرض فيه على أهالي قبيلة آل مسعود، مبرراً الحملة العسكرية ضد المنازل، مدعيًا أن عناصر متطرفة من داعش تتحصن فيها. كما نشر القيادي محمد علي العماد، رئيس شبكة الهوية الإعلامية التابعة للجماعة، تغريدة يبرر فيها الحملة العسكرية ضد المدنيين في حنكة آل مسعود، مدعيًا أن عناصر تنظيم داعش قد فجّروا أنفسهم.



كما أعاد موقع قناة المسيرة، التابعة لجماعة الحوثي، نشر تغريدة على حسابها في منصة "إكس"، نقلًا عن شرطة محافظة البيضاء التابعة للجماعة، تفيد بمصرع أحد عناصر داعش بحزام ناسف أثناء تقدم قوات الأمن لتطهير ما تبقى من منطقة حنكة آل مسعود. وقد أعاد رئيس مجلس إدارة وكالة سبأ للأخبار المعين من الجماعة، نصر الدين عامر، نشر نفس التغريدة



ورصد الفريق المعد للتقرير نشر وسائل الإعلام الأمنية التابعة لجماعة الحوثي مقاطع مصورة تظهر عددًا من أبناء القبيلة بالقرب من منازلهم، حيث قدمت هذه المشاهد على أنها لعناصر إرهابية من تنظيم داعش تتمركز في منازل المدنيين.



تواصل فريق سام الميداني مع بعض أهالي منطقة حنكة آل مسعود لمعرفة ما يروج له في وسائل الإعلام التابعة لجماعة الحوثي حيث نفوا جملة وتفصيلاً ما نشرته جماعة الحوثي في إعلامها، معتبرين تلك التصريحات تحريضاً على أعمال القتل، وتبريراً للجرائم والانتهاكات التي تعرضوا لها من قبل الحملة العسكرية. قال الشيخ (م. ح. س.)، وهو أحد مشايخ المنطقة، إن كافة الاتهامات التي نشرتها جماعة الحوثي ضدهم هي ادعاءات باطلة. وأضاف أن من تم قصفهم واستهدافهم بالأسلحة الثقيلة والطيران المسير هم أبناء المنطقة أنفسهم، وأن المنازل التي دمرت هي بيوت قبيلة آل مسعود، كما استنكر الشيخ (ش. م. س.)، أحد الوجاهات الاجتماعية في المنطقة، ما نشرته جماعة الحوثي في إعلامها، معتبراً ذلك جريمة تضاف إلى جرائم القتل والتدمير والقصف واستهداف المدنيين، وأشار إلى أن التحريض الإعلامي وتوجيه الاتهامات الباطلة يعد شكلاً من أشكال التضليل الذي يمكن أن يؤدي إلى تبرير الأعمال العسكرية غير المشروعة.




بيان صادر عن قبائل البيضاء

يدين أبناء قبائل محافظة البيضاء بكافة مشاريعهم ومناطقهم في كافة مديريات المحافظة، بالهذه العبارات ما قامت وتقوم به مليشيات الحوثي الإرهابية من جرائم إبادة وتطهير عرقي لأبناء البيضاء في حنكة آل مسعود قيفة رداً، وهو الأمر غير المستغرب من مليشيات منظمة لا تقبل التعايش مع الآخرين، والخير مقول من قبل أبناء المحافظة، التي انطلقت منها المقاومة ضد الحوثي بعد استيلائه بقوة السلاح على العاصمة صنعاء.

- كما يؤكد أبناء قبائل محافظة البيضاء أن استعمال حجة الإرهاب لوصف قبائل البيضاء بالإرهاب والتواطؤ أمر قد أصبح مستهلكاً ولا يمكن تصديقه من أي عاقل، لأن هذا الوصف أطلقه ويطلقه الحوثي حتى على قيادة الشرعية والجيش الوطني والقوات الحكومية وعلى كل من يمارس مشروع الأيراني في كل اليمن، هذا في حين أنه الثابت أن جماعة الحوثي هي التي تم تصنيفها كجماعة إرهابية من قبل العديد من الدول، كما ظهر ذلك جلياً في الأعمال الإجرامية التي تقوم بها الجماعة تجاه المدنيين في مناطق سيطرتهم أو تجاه الممرات البحرية الدولية والسفن التي تعبر ملته، وهو ما يعني عمية هذا الوصف تجاه قبائل البيضاء، بل إن المعامل خلال هذه الأيام هو قيام جماعة الحوثي بالتنسيق مع فلول الجماعات الإرهابية وتزويدها بالإمكانات وتسهيل اتصالها من أجل الاستفادة منها في قمع المعارضين، وكما يفعل مووله في طهران

- ويدعو أبناء قبائل محافظة البيضاء الاسم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية لتحمل مسئوليتهم في حماية أبناء البيضاء من هذه الجرائم المشهورة التي ارتكبتها وترتكبها المليشيات.

- ويرحب أبناء قبائل محافظة البيضاء ببيانات الأمانة التي صدرت من سفارات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا لعمارة القتل والتخريب والتدمير وتجزير المنازل التي تشنها قوات الانقلاب الحوثية بمنطقة حنكة آل مسعود بقرية رداً.

- ويتهتم أبناء قبائل محافظة البيضاء بأنهم سيبقوا راضين لمشروع مليشيا الحوثي الارهابي الخائفي، وسيفرغونه بكل ما اوتوا من قوة حتى سقوطه الذي أصبح وشيكاً بإذن الله.

صادر عن:
مجلس قبائل البيضاء الجامع
14 يناير 2025م

من جانبها ردت قبائل البيضاء على اتهامات جماعة الحوثي، في بيان لها صادر بتاريخ 14 يناير 2025، أكدوا فيه "أن استخدام حجة الإرهاب لوصف قبائل البيضاء بالإرهاب والدواعش أمر قد أصبح مستهلكاً ولا يمكن تصديقه من أي عاقل لأن هذا الوصف أطلقه ويطلقه الحوثي على كل من يعارض مشروع الجماعة، معربين عن إدانتهم الشديدة لما قامت به جماعة الحوثي من جرائم في حق أبناء حنكة آل مسعود في قيفة.

3- الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين

في سياق الأحداث الأخيرة في منطقة حنكة آل مسعود، وثقت منظمة سام للحقوق والحريات وقوع العديد من الانتهاكات التي تتناقض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني. فقد أسفرت الحملة العسكرية التي شنها الحوثيون عن مقتل أكثر من 15 مدنياً، بينهم نساء وأطفال، وإصابة العشرات، ما يشكل انتهاكاً خطيراً لقوانين حماية المدنيين أثناء النزاع المسلح، كما نصت عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

وقد وثقت المنظمة مقتل ما لا يقل عن 16 مدنياً من أبناء قبيلة حنكة آل مسعود، بينما لا يزال مصير العشرات مجهولاً. وبحسب روايات الأهالي، فإن جماعة الحوثي قامت باختطاف جثث الضحايا والجرحى، ونقلهم إلى جهات مجهولة، دون أن تفصح عن العدد الحقيقي للقتلى. كما أن الحوثيين رفضوا تسليم جثث القتلى لذويهم من أجل دفنها، رغم الجهود التي بذلتها لجنة الوساطة القبلية لإقناعهم، في أعمال تتعارض مع التزامات الأطراف المتحاربة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الحق في دفن الموتى في إطار الاحترام لكرامتهم الإنسانية.

وفيما يتعلق بتدمير الممتلكات، وثقت المنظمة تدمير 10 منازل بشكل كامل، بعضها دُمر بفعل قصف الطائرات المسيرة والدبابات، بينما تم تفخيخ البعض الآخر ونسفه بعد اجتياح الحملة العسكرية للمنطقة. كما تم تدمير أحد دور العبادة (مسجد) ومدرسة لتحفيظ القرآن الكريم، وهو ما يعد انتهاكاً للحقوق الدينية والحريات الأساسية للأفراد.

يوصل فريق المنظمة رصد اعتقال أكثر من 500 مدنياً من أبناء منطقة حنكة آل مسعود والقرى المجاورة لها، مع تركيز على كبار السن والأطفال. وفقاً للشهادات التي جمعتها المنظمة من بعض المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم، وتتحفظ عن ذكر أسمائهم بسبب حساسية وخطورة الوضع الأمني، فإن المعتقلين تم توزيعهم على سجون مختلفة، منها سجن إدارة منطقة مديريات رداغ في منطقة الكمب والسجن المركزي بمدينة رداغ. وأفاد المعتقلون المفرج عنهم بأن الحملة العسكرية استهدفت المدنيين بشكل عشوائي، واعتقلت كل من وجدوا معه هاتفاً محمولاً خشية من تسريب صور أو مقاطع فيديو تُوثق ما جرى من دمار.

على الرغم من الاتفاق الذي تم بين لجنة الوساطة القبلية وقيادة جماعة الحوثي للإفراج عن المعتقلين، إلا أن الجماعة ماطلت في تنفيذ الاتفاق. حتى الآن، تم الإفراج عن 280 شخصاً فقط في ثلاث دفعات، بينما لا يزال أكثر من 250 شخصاً قيد الاعتقال، ولا يُعرف شيء عن مصيرهم. وعلاوة على ذلك، أفاد المفرج عنهم بأن هواتفهم ومقتنياتهم الشخصية قد صودرت.

تثير هذه الانتهاكات تساؤلات حول موقف القانون الدولي من الوضع الحالي في المنطقة، فوفقاً للقانون الدولي الإنساني، فإن جميع الأطراف في النزاع ملزمة بحماية المدنيين، واحترام حقوقهم في الحياة، والحرية، والحماية من المعاملة القاسية، والتعذيب، بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف المتحاربة ضمان تقديم العلاج للمصابين، وإتاحة الفرصة لدفن الموتى بكرامة، مع الإشارة إلى أن استمرار هذه الانتهاكات يعكس تجاهلاً لالتزامات اليمن تحت القانون الدولي، وهو ما يحتم على المجتمع الدولي التدخل لضمان المساءلة وحماية حقوق الإنسان في المنطقة.

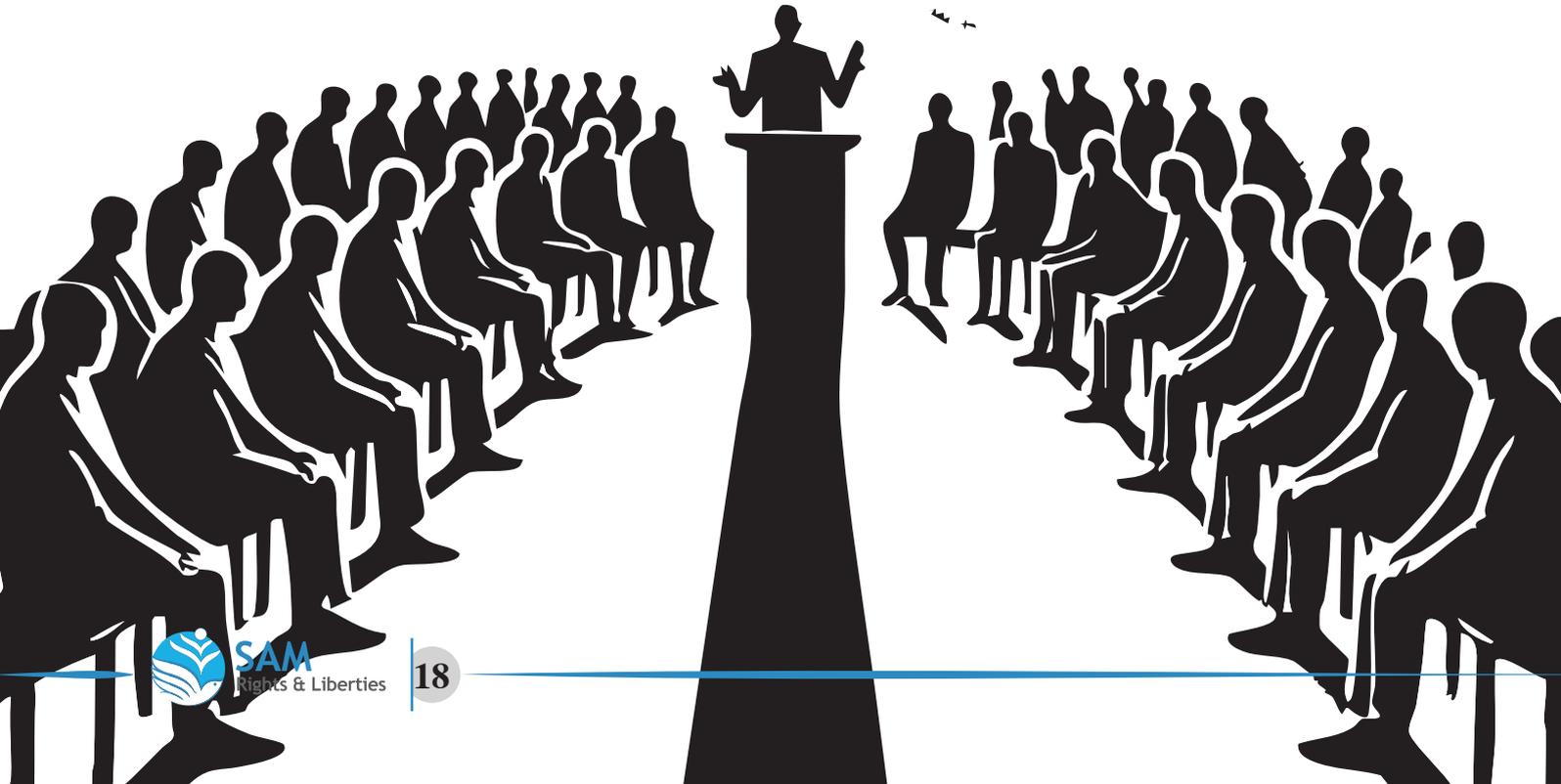
فرض الفكر المذهبي

وثق فريق المنظمة ممارسات قسرية من قبل مليشيا الحوثي في قرية البيضاء بمحافظة البيضاء، تمثل انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تسعى المليشيا، من خلال هذه الممارسات، إلى فرض أيديولوجيتها ومذهبها بالقوة، وتغيير أفكار المجتمع المحلي بوسائل إكراهية لا تتوافق مع المبادئ الدولية التي تحمي حرية الفكر والعقيدة.

ومن أبرز هذه الممارسات تحويل دور العبادة إلى ثكنات عسكرية ضمن استراتيجيتها لفرض السيطرة وتحويل الطابع الاجتماعي والثقافي للمنطقة، حيث أقدمت المليشيا على تحويل 6 من دور العبادة في قرية البيضاء إلى ثكنات عسكرية ومقار للمسلحين، بالإضافة إلى تغيير أئمة وخطباء هذه المساجد بأخرين موالين لها، في انتهاك واضح لحرمة دور العبادة وحق المجتمع المحلي في ممارسة شعائره الدينية بحرية. وقد طالت هذه الانتهاكات: الجامع الكبير، مسجد بلال، مسجد كبادة، مسجد رأس الشفا، مسجد السبلة، ومسجد المراد.

إضافة إلى إجبار المدنيين على حضور الدورات الطائفية، حيث وجهت المليشيات دعوات إلى مشايخ وأعيان وعقال قبيلة آل مسعود لحضور دورات طائفية في العاصمة صنعاء. وأكدت التقارير أن هذه الدعوات تأتي في إطار سعي الجماعة إلى إعادة تشكيل الهوية الثقافية والدينية للمجتمع المحلي، كما تضمنت الوعود ترتيب لقاء مع القيادي الحوثي محمد علي الحوثي، المعروف بلقب "أبو أحمد"، في محاولة لاستمالة الشخصيات المؤثرة في المجتمع المحلي وضمان ولائهم.

تعد هذه الانتهاكات، التي تشمل استهداف دور العبادة، والتلاعب بهوية المجتمع المحلي، والإكراه الفكري والديني؛ تجاوزاً خطيراً لكل القوانين والمعاهدات الدولية، بما في ذلك المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تكفل حرية الفكر والعقيدة، واتفاقية جنيف الرابعة التي تحمي السكان المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.



الفرع الثالث: نماذج من الانتهاكات الجسيمة التي تعرض المدنيين

على الرغم من استمرار جماعة الحوثي في فرض حصار خانق على منطقة حنكة آل مسعود في مديرية القريشية وقطعها للاتصالات وشبكة الإنترنت، بهدف إخفاء الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها الحملة العسكرية بحق المدنيين في هذه المنطقة المنكوبة، تمكنت فريق منظمة سام من الوصول إلى عدد من الضحايا الناجين والمعتقلين المفرج عنهم وشهود العيان الذين تمكنوا من الخروج من المنطقة إلى مناطق أخرى. وقد رووا للمنظمة بعض ما عانوه وشاهدوه من انتهاكات مروعة.

- الحالة الأولى حرق المنازل وهدمها فوق ساكنيها

في يوم الثلاثاء 14 يناير 2025، استهدفت قوات جماعة الحوثي المسلحة المصنفة "جماعة إرهابية" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، منزل المواطن "علي محمد علي عباد المسعودي"، الذي ينحدر من أسرة فقيرة ولديه ثلاثة أبناء، اثنان منهما يعانيان من أمراض نفسية (جابر، الذي يبلغ من العمر حوالي 23 عامًا، وفارس، الذي يبلغ من العمر حوالي 21 عامًا)، أما الابن الثالث، محمد، فهو الوحيد من الأبناء الذي لا يعاني من الأمراض النفسية، حيث كانت الأسرة قد خصصت جزءًا من المنزل لأبنائها المريضين، جابر وفارس، وقاموا بربطهما داخل هذا الجزء بطريقة تتيح لهما التحرك بحرية، بما يضمن عدم خروجهما من المنزل. لم تتمكن هذه الأسرة من النزوح من المنطقة بسبب وضعها المادي الصعب، واختارت البقاء من أجل رعاية ابنها المريض.

تم إبلاغ قيادة الحملة العسكرية الحوثية عبر لجنة الوساطة القبلية بوضع هذه الأسرة، التي لم تتمكن من مغادرة المنطقة بسبب ظروفها الخاصة. في مساء الثلاثاء 14 يناير، كانت الدوريات التابعة للحملة العسكرية تجوب شوارع وأحياء المنطقة، وكان جابر وفارس يترددان على نافذة المنزل بين الحين والآخر، فقامت قوات جماعة الحوثي بمحاصرة المنزل بعدد من الأطقم العسكرية ترافقها دبابة، ثم استهدفت نافذة المنزل، التي كان يتواجد فيها جابر وفارس، بشكل مباشر باستخدام مختلف الأسلحة الرشاشة وقذائف الدبابة. لم تكتف الجماعة بذلك، بل قامت بتفخيخ الجزء الذي كانا يتواجدان فيه داخل المنزل بالمتفجرات، مما أدى إلى تدميره بالكامل على رؤوسهما. تم انتشار جثتيهما في اليوم التالي، كما أصيب الشقيق الثالث، محمد، مع والديه بجروح بالغة، وقد تمت هذه الواقعة في وقت كان فيه المدنيون في المنطقة يعانون من الحصار القاسي، مما جعلهم عرضة للهجمات المباشرة التي أسفرت عن وقوع ضحايا، وتسبب في معاناة إضافية للسكان المدنيين.



الحالة الثانية: حصار واقتحام واختطاف

في مساء يوم الاثنين الموافق 20 يناير 2025، وبالرغم من سيطرة الحملة العسكرية الحوثية على منطقة حنكة آل مسعود، قامت عدد من الأطقم العسكرية التابعة للجماعة بتطويق منزل المواطن "مسعد صالح المسعودي" بدعوى وجود مطلوبين فيه. أثناء اقتحام المنزل، تم قتل المواطن "محمد مقبل المسعودي" أمام أفراد أسرته، كما أصيب كلا من المواطنين "محمد علي عبدالله المسعودي" و"صالح عبدالله المسعودي"، وخلال الاقتحام اختطفوا المصابين إلى جهة مجهولة، وكل ذلك حدث أمام أعين العائلة.

الحالة الثالثة: حصار المنزل وإصابة أم أمام أولادها الثلاثة

في 11 يناير، اقتحمت حملة عسكرية تابعة لجماعة الحوثي منزل المواطنة ريسه محمد حسين المسعودي، البالغة من العمر 32 عامًا والأم لثلاثة أطفال. تم ذلك بعد حصار المنزل من قبل عدد من الأطقم العسكرية. كانت ريسه وأطفالها داخل المنزل عندما تم حصاره وكسر بابه قبل اقتحامه من قبل عناصر مليشيا الحوثي المسلحة. حاولت ريسه منعهم من الدخول، لكنهم أطلقوا عليها النار وأصابوها بشكل مباشر في الظهر أمام أطفالها، ثم تركوها تنزف أمام أعينهم.

الحالة الرابعة: حصار واقتحام ونهب ممتلكات

في 12 يناير، تعرضت بعض الأسر في حنكة آل مسعود لانتهاكات جسيمة على يد الحملة العسكرية الحوثية. ففي صباح يوم الأحد، وبعد اقتحام الحملة لمنطقة حنكة آل مسعود، تم محاصرة منزل أولاد المطلة المسعودي، الذي كان خاليًا من الرجال ولا يوجد فيه سوى الأم العجوز. قامت الحملة بنهب مبلغ 200 مليون ريال يماني من العملة القديمة، بالإضافة إلى نهب الأسلحة الشخصية والممتلكات التي كانت مودعة لدى الأسرة كرهونات مقابل سقي مزارعهم، وتقدر قيمة هذه الممتلكات بعشرات الملايين من الريالات¹. وتعرف أسرة أولاد المطلة المسعودي بأنها تملك مزارع واسعة للقات، وتستفيد من بئر مياه تستخدمه لري مزارعها مقابل مبلغ مادي، مما يجعل هذا المصدر أحد مصادر دخلها الرئيسية التي تدر عليها ملايين الريالات.

أما أسرة الشيخ محمد حسين المسعودي، التي تُعتبر من الوجاهات الاجتماعية البارزة في المنطقة، فقد تعرضت لعدة انتهاكات مماثلة. حيث تم قصف منزلهم باستخدام أسلحة ثقيلة، ثم اقتحامه ونهب كافة محتوياته، وتم نهب مبلغ 170 ألف ريال سعودي، بالإضافة إلى نهب الأسلحة الشخصية والمجوهرات الثمينة التي تقدر قيمتها بحوالي 70 مليون ريال يماني من العملة القديمة. هذه الانتهاكات تُعد جزءًا من سلسلة جرائم ارتكبتها القوات الحوثية بحق المدنيين في المنطقة، مما يستدعي إدانة دولية ومطالبة بمحاكمة مرتكبي هذه الانتهاكات وفقًا للقانون الدولي، وقدر رصد فريق المنظمة تعرض عشرات المنازل في حنكة آل مسعود لعمليات نهب واسعة.

الفرع الرابع الآثار المترتبة على الحملة العسكرية

خلفت الحملة العسكرية التي شنتها جماعة الحوثي على منطقة آل مسعود آثارًا عميقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، حيث ساهمت على الصعيد الإنساني معاناة واسعة النطاق للسكان المدنيين نتيجة للنزوح والدمار، كما أن تداعياتها امتدت لتؤثر على البنية التحتية والاقتصاد المحلي بشكل كبير.

1- الأضرار الاقتصادية:

تسجل الأحداث الأخيرة في منطقة حنكة آل مسعود وبلدات مجاورة لها سلسلة من الانتهاكات الجسيمة التي ألحقت أضراراً اقتصادية مدمرة بالسكان المحليين. حيث ارتبطت الأضرار بشكل وثيق مع تدمير مصادر العيش الأساسية، من خلال تدمير الأراضي الزراعية، لا سيما تلك التي تعتمد على زراعة القات كمصدر رئيسي للدخل. تتوازي هذه الخسائر مع الانتهاكات الجسيمة التي تمثلت في حملات الاعتقال التعسفية التي طالت المئات من المدنيين، مما أدى إلى تأثيرات اقتصادية سلبية عميقة على حياة الأفراد وأسراهم.

- تدمير المزارع :- تسببت الحملة العسكرية في تدمير مزارع القات، وهي المصدر الرئيسي لسبل العيش في منطقة حنكة آل مسعود، وفي العديد من القرى المجاورة. وتعتمد الغالبية العظمى من سكان هذه المنطقة على زراعة القات كمصدر رزقهم الأساسي، وهو ما يعكس استدامة سبل عيشهم، خاصة في ظل الظروف البيئية الصعبة التي تميز المنطقة.
- مواجهة الظروف المناخية القاسية:- بسبب الحصار المفروض على القرية، يواجه الأهالي صعوبات جمة في مزاولة الأعمال الزراعية، بما في ذلك تغطية مزارعهم لحمايتها من الظروف المناخية القاسية. ففي فصلي الشتاء، خاصة في شهري ديسمبر ويناير، يهدد البرد القارس المحاصيل الزراعية. وتتطلب حماية المزارع من هذا البرد تخصيص موارد مالية ضخمة من قبل المزارعين، وهي عملية تتسم بالصعوبة والإرهاق. وإذا لم يتمكن المزارعون من تغطية مزارعهم بسبب الحصار وصعوبة الوصول إلى الموارد، فإن المحصول يتعرض للتلف التام. وبالتالي، فإن الحصار يفاقم من تأثير الظروف المناخية القاسية على الزراعة في القرية.
- خسائر مادية فادحة بسبب الاعتقالات والحصار:- تسببت الحملة العسكرية الحوثية في اعتقال المئات من المدنيين من أبناء منطقة حنكة آل مسعود، مما أدى إلى نقص حاد في الأيدي العاملة المتوفرة للمزارعين، حيث تم سجن العديد من العاملين في المزارع، ما أثر سلباً على قدرتهم في حماية المحاصيل. علاوة على ذلك، فإن الحصار المفروض على المنطقة أدى إلى نقص المواد الضرورية مثل الأقمشة التي يستخدمها المزارعون لتغطية أراضيهم الزراعية، ما ضاعف من حجم الخسائر المادية.

صرح الشيخ (ش.م.س) وهو من شيوخ المنطقة، لفريق منظمة سام، بأن "هذه الحملة العسكرية كلفت أهالي المنطقة عشرات الملايين من الريالات اليمنية، و تسببت في حرمانهم من مصدر رزقهم الوحيد. هذا الوضع كان له آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث أصبح الأهالي غير قادرين على توفير احتياجاتهم الأساسية لأسراهم. ويجسد ذلك حجم الضرر المادي الناتج عن الحملة العسكرية على المنطقة.

قال الناشط الحقوقي "ناصر الصانع" إن "الأضرار الاقتصادية التي لحقت بسكان منطقة حنكة آل مسعود تمثل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، حيث تجسد تدميراً للمصادر الأساسية للعيش والرزق في منطقة تعاني أصلاً من الظروف الاقتصادية الصعبة. وعلى المجتمع الدولي التدخل بشكل عاجل لحماية هذه المجتمعات من التدهور الاقتصادي ولتوفير الدعم اللازم للتخفيف من وطأة هذه الأضرار التي تعصف بحياة المدنيين وأطفالهم".

2- الأضرار الاجتماعية:

في سياق الحملة العسكرية العنيفة التي شنتها جماعة الحوثي على منطقة قيعة، تعرض المدنيون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التهجير القسري، والذي يعد من أبشع صور الاعتداء على حقوق الأفراد والأسر. وقد تفاقمت هذه الانتهاكات نتيجة للقصف العنيف على المنازل، مما أجبر العشرات من الأسر على الهجرة القسرية والنزوح، نتيجة لذلك، اضطرت مئات الأسر إلى ترك أماكن إقامتها بسبب القصف المباشر الذي استهدف منازلهم، وهو ما خلق حالة من الرعب والذعر بين السكان، الذين أصبحت حياتهم مهددة بشكل مباشر. لجأت الأسر إلى القرى المجاورة بحثاً عن الأمان، في ظروف إنسانية صعبة للغاية، إذ فقدت هذه الأسر مسكنها وأصبحت في وضع حرج حيث تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة. رغم توقف القصف في وقت لاحق، إلا أن معظم الأسر لم تتمكن من العودة إلى منازلها لأسباب متعددة، أبرزها تركز قوات جماعة الحوثي في العديد من المنازل والمباني العالية، مما جعل العودة إلى هذه المناطق غير ممكنة. بالإضافة إلى ذلك، ما تزال الجماعة تفرض حصاراً خانقاً على المنطقة، مما يعيق قدرة الأسر على العودة إلى مناطق سكنها الأصلية ويعزز من معاناتهم الإنسانية. وتشكل هذه الممارسات انتهاكاً لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالحق في الحياة، الأمن، والمأوى، وهي حقوق تكفلها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

3- الآثار الإنسانية

في ظل استمرار التصعيد العنيف من قبل جماعة الحوثي زاد الوضع الإنساني المتدهور في مناطق قيعة تفاقماً، حيث قامت جماعة الحوثي بفرض حصار شامل على منطقة حنكة آل مسعود، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في المنطقة بشكل بالغ. ولم تقتصر جماعة الحوثي على هذا الحصار بل وسعت نطاقه ليشمل العديد من القرى المجاورة في بلاد قيعة، بما في ذلك قرية حمة صرار وقرية خبزة. وكان الهدف من هذه الإجراءات هو منع أهالي تلك القرى من تقديم أي شكل من أشكال الدعم أو المساعدة لأهالي منطقة حنكة آل مسعود. هذا التصعيد في الحصار ساهم في تفاقم الأزمة الإنسانية، وزاد من معاناة المدنيين الذين يعانون من نقص حاد في المواد الأساسية بذلت لجان الوساطة القبلية جهوداً مستمرة في محاولة لتخفيف حدة التوتر ورفع الحصار المفروض على القرى المتضررة، على الرغم من هذه المحاولات الحثيثة، قوبلت هذه الجهود بتعنت من قبل جماعة الحوثي، حيث رفعت مطالبها بشكل متكرر، مما أدى إلى فشل هذه المساعي وعدم التوصل إلى أي حل أو تخفيف للحصار. يشكل تعنت جماعة الحوثي ورفضها الوساطات لرفع الحصار انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، خصوصاً أحكام اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية لها. وفقاً لهذه الاتفاقيات، يُحظر فرض حصار يؤدي إلى تعريض المدنيين للمجاعة أو منع وصول المساعدات الإنسانية إليهم. كما أن هذه الإجراءات تمثل انتهاكاً لحق السكان في الحصول على المساعدة الإنسانية، وهو حق معترف به بموجب القانون الدولي.

الفرع الخامس جهود الوساطات

منذ اللحظة الأولى التي فرضت فيها الحملة العسكرية التابعة لجماعة الحوثي حصاراً على المدنيين في منطقة حنكة آل مسعود، تشكلت لجنة وساطة قبلية طوعية برئاسة الزعيم القبلي الشيخ حسين أحمد حسين جرعون وعدد من مشايخ القبائل في قيعة ، وقد تم تشكيل هذه اللجنة بهدف احتواء الموقف، تجنباً لتصاعد النزاع، والحيلولة دون وقوع المزيد من الخراب والدمار. بذلت اللجنة جهوداً كبيرة في هذا السياق، حيث واصلت التنقل بين قيادات جماعة الحوثي وأهالي منطقة حنكة آل مسعود في محاولة لتقريب وجهات النظر ونزع فتيل المواجهة.

في البداية، اشترطت قيادة جماعة الحوثي تسليم ثمانية أفراد بتهمة استهداف أحد الأطقم التابعة للجماعة. ومع إبداء أهالي حنكة آل مسعود مرونة في التعاطي مع هذه المطالب واستعدادهم لتسليم الأفراد الثمانية تجنباً لحدوث كارثة، رفعت جماعة الحوثي سقف مطالبها في اليوم التالي، حيث طالبت بتسليم خمسين شخصاً بدلاً من الثمانية. وهو ما اعتبره الأهالي شروطاً تعجيزية وغير منطقية.

استمرت لجنة الوساطة في مساعيها منذ يوم الأحد 5 يناير حتى صباح الخميس 9 يناير، في محاولة لإيجاد تسوية سلمية. ورغم هذه الجهود، لم يتم التوصل إلى اتفاق، حيث قامت الحملة العسكرية التابعة لجماعة الحوثي في صباح يوم الخميس بشن قصف مكثف على منازل المدنيين والأعيان المدنية في منطقة حنكة آل مسعود، باستخدام مختلف الأسلحة، بما في ذلك الطائرات المسيّرة والأسلحة الثقيلة كالمدافع والذبابات. أسفر القصف عن تدمير كامل لأحد المساجد، وإحراق منزل المواطن عبدالله ضيف الله المسعودي، بالإضافة إلى تضرر عدد من المنازل، ومقتل اثنين من المدنيين وإصابة أحد عشر آخرين.

على الرغم من التصعيد العسكري، واصلت لجنة الوساطة جهودها للضغط على جماعة الحوثي لوقف الهجوم، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل. وفي ظل الوضع المتدهور، حاول الأهالي الدفاع عن أنفسهم ومنازلهم باستخدام أسلحتهم الشخصية. إلا أن جماعة الحوثي قامت بتعزيز قواتها العسكرية، مستخدمة تعزيزات من العاصمة صنعاء ومحافظات عمران وصعدة وحجة وذمار وإب، مما أدى إلى توسيع نطاق العمليات العسكرية. كما فرضت الجماعة حصاراً خانقاً على القرى المجاورة لمنطقة حنكة آل مسعود بهدف منع وصول أي مساعدات أو دعم إلى الأهالي في المنطقة.

استمرت جهود الوساطة حتى بعد أن اجتاحت الحملة العسكرية التابعة لجماعة الحوثي منطقة حنكة آل مسعود. وفقاً للشيخ (ح. ع. أ)، وهو عضو في لجنة الوساطة، تم التوصل إلى اتفاق مع قيادة جماعة الحوثي بعد اجتياح الحملة للمنطقة، حيث تم الاتفاق على إطلاق سراح المعتقلين من المدنيين الذين لا علاقة لهم بالنزاع، وإنشاء لجنة لتقييم الأضرار في المنطقة وحصرتها وتعويض الأهالي، إلا أن جماعة الحوثي تراجعت عن تنفيذ الاتفاق، حيث اكتفت بإطلاق سراح عدد من المعتقلين بعد مصادرة هواتفهم ومقتنياتهم، بينما استمرت في اعتقال المئات من المدنيين حتى اللحظة الراهنة. وأكد الشيخ (ح. ع. أ) على أن لجنة الوساطة ستواصل جهودها رغم التحديات والعوائق التي تواجهها.

الفرع السادس: مناقشات سكان منطقة حنكة آل مسعود

وجه سكان منطقة حنكة آل مسعود التابعة لمديرية القريشية في قيعة نداءات عاجلة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الحقوقية المعنية. للتدخل العاجل لوقف الجرائم والانتهاكات الممنهجة التي ترتكبها جماعة الحوثي بحقهم. وتشمل هذه الانتهاكات، القتل الممنهج وتهجير السكان المحليين، نهب الممتلكات الخاصة، اعتقال المئات دون إجراءات أو مسوغات قانونية واضحة، اختطاف جثث الضحايا والجرحى، الاستيلاء على المساجد ودور العبادة وتحويلها لأغراض عسكرية.

أكد مصدر سري لمنظمة "سام" أن جماعة الحوثي قامت بنقل حوالي 110 معتقل من سجونها في مدينة رداع بمحافظة البيضاء، تحت حراسة أمنية مشددة، إلى سجون أخرى في صنعاء، وقد تم هذا الإجراء دون إشعار لجنة الوساطة المحلية أو وجهاء قبيلة آل مسعود، ودون الإفصاح عن أسباب النقل أو الكشف عن هويات المعتقلين، مما يزيد من المخاوف حول مصيرهم. كما كشف مصدر خاص لمنظمة "سام" أن شهود عيان أفادوا بظهور روائح كريهة تنبعث من مواقع قديمة مهجورة في قرية الصرم الواقعة وسط منطقة حنكة آل مسعود. يُعتقد أن هذه الروائح تشير إلى وجود جثث ضحايا متحللة تحت الأنقاض، خاصة أن المنطقة تعرضت في وقت سابق لقصف مكثف بالدبابات والمدفعية والطيران المسير خلال اجتياح جماعة الحوثي للمنطقة.



الفرع السابع ردود الأفعال المحلية والدولية على انتهاكات حقوق الإنسان في البيضاء

رصدت منظمة سام، إشارات العديد من الجهات الدولية، الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعة الحوثي بحق المدنيين في محافظة البيضاء. وقد تزايدت هذه الإشارات بشكل ملحوظ في الفترة الماضية، مما يعكس حجم وخطورة الانتهاكات التي تعرض لها المدنيون في المنطقة.

- **الموقف الأمريكي :-** أعربت السفارة الأمريكية في اليمن عن استنكارها لما وصفته بـ"الهجمات الحوثية التي تستهدف المدنيين" في البيضاء. وأكدت السفارة في بيانها أن "عمليات القتل والإصابات والاعتقالات غير المشروعة التي يرتكبها الحوثيون بحق اليمنيين الأبرياء تحرم الشعب اليمني من السلام والمستقبل المشرق".
- **الموقف الفرنسي :-** أدانت الحكومة الفرنسية بشدة الهجمات التي نفذتها جماعة الحوثي في قرية حنكة آل مسعود بمنطقة قيفة، محافظة البيضاء. وأشار البيان الفرنسي إلى أن "فرنسا تدين بشدة الهجمات الجديدة في قرية حنكة آل مسعود وكذلك الاعتقالات التعسفية التي نفذها الحوثيون في الأسابيع الأخيرة. هذه الجرائم ضد الشعب اليمني غير مقبولة ولا يمكن السكوت عنها. اليمنيون يستحقون العيش بسلام وأمان".
- **الموقف البريطاني :-** بدورها، استنكرت المملكة المتحدة الانتهاكات التي تعرض لها المدنيون في منطقة حنكة آل مسعود، مؤكدة دعمها لجهود تحقيق السلام ووقف العنف ضد المدنيين.
- **إدانات منظمات حقوق الإنسان:** أعربت العديد من منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية عن قلقها البالغ إزاء الانتهاكات المتزايدة التي طالت المدنيين في البيضاء. ودعت إلى فتح تحقيقات شفافة في الجرائم المرتكبة وضمان محاسبة المسؤولين عنها. كما أكدت على ضرورة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن، حيث أدانت القمة النسوية بتاريخ 13 يناير 2025، الجرائم المروعة التي ارتكبتها جماعة الحوثي بحق النساء والأطفال والمدنيين في قرية حنكة آل مسعود بمنطقة قيفة محافظة البيضاء، وأضافت القمة في بيان لها: "لقد أقدمت جماعة الحوثي على اقتراح سلسلة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترقى لتكون جرائم حرب".

وإثر القمة في رند الأعمال الممولة من قبل الحكومة الشرعية والقوى الإقليمية والدولية تجاه هذه الانتهاكات والمجازر التي لحقت بالشعب اليمني عقب توليه مقاليد الحكم، استناداً إلى مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، ودعم الأزمات من العالم.

وتلقت على سرعة التحرك واستخدام كافة الوسائل الممكنة لإنهاء معاناة المدنيين في حنكة آل مسعود.

إنما في القمة النسوية تؤكد أن هذه الجرائم تشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني وكل المبادئ والمعايير الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، وخاصة حقوق النساء والأطفال في النزاعات المسلحة. وعليه، تطالب المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، وكل المنظمات الحقوقية والإنسانية الإقليمية والدولية بالآتي:

1. إدانة هذه الجرائم بشدة واعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تستوجب المساءلة.
2. دعوة اللجنة الدولية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وكافة الجهات الحقوقية الدولية للتحقيق في هذه الانتهاكات ضد المدنيين.
3. العمل على حماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، في منطقة حنكة آل مسعود محافظة البيضاء.
4. توفير الدعم الإنساني والإغاثي للعاملين النساء والأطفال الذين تضرروا بسبب هذه الجرائم.
5. احترام جماعة الحوثيين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ووقف انتهاكات المدنيين والأجانب المدنية وفتح تحقيق فوري بملاحقة أصحاب القتل والتعذيب ونهب الممتلكات التي طالت أهالي منطقة حنكة آل مسعود وأهول القوات العسكرية والأمنية التي ساعدت بهذه الجريمة ولما تبنته للقضاء وأجراء محادثات علنية.
6. تعزيز الجهود الدولية لإحلال السلام في اليمن وضمان وقف شامل ومستدام لإطلاق النار.

إن معاناة النساء والأطفال في اليمن خصوصاً في قرية حنكة آل مسعود، يمكن حجم المآزرة الإنسانية التي يعيشها الشعب اليمني في ظل الصراع المسلح، وبينما البيان، يؤكد أن القمة النسوية تتخذ صوتاً مدافعاً عن حقوق النساء في اليمن، وتتواصل العمل بكل الوسائل الممكنة في جانب كل مكونات المجتمع المدني والمهنيين والشباب وبناء المجتمع الذين رعدوا أصواتهم لإنهاء معاناة أخواتنا وأخوتنا وأطفالنا في حنكة آل مسعود، وسنداً لكل الجهود المبذولة لتأمين حقوق الضحايا في حنكة آل مسعود وجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

مصادر من القمة النسوية اليمنية

13 يناير 2025



بيان إدانة وإستفكار صادر من القمة النسوية

حول الجرائم المرتكبة بحق النساء والأطفال والمدنيين في قرية حنكة آل مسعود - منطقة محافظة البيضاء

أثرت القمة النسوية بإدانة الجرائم التي ارتكبتها جماعة الحوثي وتجاوزاتها الخطيرة بحق النساء والأطفال والمدنيين في قرية حنكة آل مسعود بمنطقة قيفة محافظة البيضاء، خلال الفترة من 5 يناير 2025 وحتى 12 يناير 2025 ولا تزال مستمرة.

لقد أقيمت جماعة الحوثي، على عتبات مدينة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترقى لتكون جرائم حربية ضد استيعاب الحياة الطبيعية على أهالي منطقة حنكة آل مسعود في مديرية القريشية محافظة البيضاء كافة أصوات القتل والتعذيب والإعتقالات المبردة والتعذيب والسجون قسراً والتعذيب وإهانة الممتلكات وتدمير الأبنية المدنية بما فيها دور العبادة والمدارس والجامعات والمراكز الصحية والبريد النساء والأطفال والأجانب من جوانب بقعة السلاح والمخيم في حنكة آل مسعود والقوة والأمناء المدنية. كلهم كرهضى مسجون جاني على المنطقة وفتح الاعتقالات والاعتداءات جرمي عزل المنطقة عن العالم حتى تشعر على ما يقرب من السكان والمساكن وحرقها الممتلكات مضمرة في وقوع معاناة إنسانية جرحية في هذه القرية الصغيرة.

لقد أقيمت شهادات بعض الضحايا أن الرصاص يشبه السهم ويرجمهم من الجدران السميكة ثم يسقطهم إلى ربح الشقاء القارس والنجوع والاعتقال الذي يهبط الظلمة كما تلتقي أصداءهم إلى الحرب القاسية والربح المظلم الخافية من الرحمة والإنسانية.

ممازرت النساء في حنكة آل مسعود لتصبح وتنتسج مع من لته قلب والى السبع وهو شديد في العالم لجميع الأهلان من حول ما خلق حين من تلك والدموع من قبل فرقت جماعة الحوثيين منتهكة بالبريد الترمي داهمين الثمرات وأخذت النساء وتضمينهم داخل مسجد المنطقة وإهانتهم بعد استنفاة جرحه ممازرتهم وإهانتها بطريقة قاسية دون مراعاة لأي اعتبارات إنسانية وإعتاق أو قراية.

ومما زاد الألم حنكة آل مسعود ويحيطون بالجموع التي استعراها آلة الحرب الحوثية منذ لم نزل أن نعدوا جرحاً فقط، فالخنازير الجماعة ضد من حانهم بالرائي أو نطق مناصرهم غير القابلية.

إن ما نقره من جماعة الحوثي من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من المعتقل والأطفال والتعذيب والتعذيب والنساء والأطفال يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ويتنافى مع الأعراف الدولية والأخلاقية.

والاستفكار القاسية القاسية هنا المستند المظلم من حكومة الشرعية التي لم يتجاوز رده فعلها الدورات والسياسيات الاستفكارية وشكلاً مزيفاً المتكلم الخرسى والتمسك الترمي على أيها الأبرياء الضعيفة والاعتداء الآرؤوي وبال أقلين الذميمة وقد عجزوا في الجان خطرات جادة ومخوطة لعناية المدنيين بما هيوم النساء والأطفال من الجرائم التي ارتكبتها جماعة

الفرع الثامن التحليل القانوني الحقوقي للانتهاكات

تشكل الانتهاكات الواردة في التقرير خرقاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالهجمات التي استهدفت المدنيين والمرافق المدنية باستخدام الأسلحة الثقيلة والطائرات المسيّرة تعد انتهاكاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949، خاصة المادة (3) المشتركة والبروتوكول الإضافي الثاني. يحظر القانون الدولي الإنساني استهداف المدنيين أو تعريض حياتهم للخطر.

إضافة إلى ذلك، يُعد فرض الحصار الذي يمنع وصول المواد الغذائية والطبية للمدنيين انتهاكاً صارخاً للمادة (54) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، التي تحظر استخدام التجويع كسلاح حرب. كما أن عمليات النقل القسري والتهجير تخالف مبادئ الحماية المقررة بموجب القانون الدولي الإنساني.

• أنماط الانتهاكات الموثقة

وثقت منظمة سام الانتهاكات الممنهجة التي شملت: القتل العشوائي، وتدمير المنازل والمرافق الحيوية، وترك الضحايا دون مساعدة. هذه الأعمال تصنف كجرائم حرب وفق المادة (8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما أن تدمير الممتلكات ونهبها يمثل جريمة يعاقب عليها القانون الدولي الإنساني. أما إغلاق المرافق الدينية والتعليمية والسيطرة عليها، فهو انتهاك للحقوق الثقافية والدينية المكفولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

• ثالثاً: التدايعات الإنسانية والاجتماعية

نتج عن هذه الانتهاكات تدهور كبير في الأوضاع الإنسانية للسكان. فقد أدى تدمير مصادر العيش مثل مزارع القات إلى إفقار السكان وحرمانهم من سبل معيشتهم الأساسية، في انتهاك للمادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أدى النزوح القسري للسكان نتيجة القصف العنيف إلى تفكك النسيج الاجتماعي المحلي، وحرمان العديد من الأسر من المأوى والأمن، وهو ما يعد انتهاكاً صارخاً للحق في الحياة الكريمة. تشكل الانتهاكات في منطقة حنكة آل مسعود خرقاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مما يستدعي تحركاً دولياً عاجلاً لحماية المدنيين وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم. إن الاستمرار في التغاضي عن هذه الانتهاكات سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وعرقلة جهود تحقيق السلام في اليمن.



الفرع التاسع التوصيات

للأطراف المتنازعة:

- الامتثال للقانون الدولي الإنساني: الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لضمان حماية المدنيين والأعيان المدنية.
- رفع الحصار فوراً: إنهاء الحصار المفروض على منطقة حنكة آل مسعود، بما يضمن وصول المواد الغذائية والطبية والإمدادات الإنسانية بشكل عاجل.
- وقف العمليات العدائية: وقف جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين، والامتناع عن استخدام التجويع كوسيلة للضغط العسكري.

للمجتمع الدولي:

- تعزيز المساءلة: العمل على تشكيل لجنة تحقيق مستقلة لتوثيق الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها، وإحالة الجرائم المرتكبة إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها جرائم حرب.
- الضغط الدبلوماسي: ممارسة ضغوط على الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات لضمان احترامها لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.
- تعزيز الدعم الإنساني: زيادة الدعم للمنظمات الإنسانية العاملة في اليمن لضمان إيصال المساعدات للمناطق المتضررة والنازحين.

للمنظمات الحقوقية:

- التوثيق والرصد: تكثيف الجهود في توثيق الانتهاكات وجمع الأدلة لضمان تقديمها للمحاكم الدولية والجهات المختصة.
- التوعية الدولية: تسليط الضوء على الانتهاكات ومعاناة السكان من خلال المحافل الدولية ووسائل الإعلام.
- الدعوة لحماية المدنيين: إطلاق حملات مناصرة دولية للضغط من أجل حماية السكان المحليين وضمان حقوقهم الأساسية.
- لضمان العدالة: محاسبة الجناة: ضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب من خلال آليات عدالة دولية ومحلية شفافة وفعّالة.
- ضمان عودة النازحين: وضع خطة شاملة لعودة النازحين إلى مناطقهم بأمان مع توفير الحماية والمساعدات الضرورية لإعادة تأهيلهم.

لتعزيز السلام:

- وقف التحريض الإعلامي: اتخاذ إجراءات فورية لوقف التحريض وخطابات الكراهية التي تبرر الانتهاكات، وتعزيز لغة الحوار والتعايش بين الأطراف المتنازعة.
- دعم جهود الوساطة: تشجيع ودعم مبادرات الوساطة المحلية والإقليمية لإيجاد حلول سلمية ومستدامة للنزاع.

الخاتمة

يُظهر هذا التقرير حجم الانتهاكات التي تعرض لها سكان منطقة حنكة آل مسعود، ويُبرز الحاجة الماسة لتحرك عاجل من قبل الجهات المعنية لإنقاذ السكان المتضررين وضمان مساءلة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة، ذلك أن استمرار الصراع دون حلول جذرية يُنذر بمزيد من المآسي الإنسانية التي يجب على الجميع العمل لتفاديها



ملاحق

قائمة أولية للأعيان المدنية التي تم تدميرها أو إحراقها بشكل كامل

مسلسل	الأعيان المدنية المتضررة
1	بيت عبدالله علي علوي المسعودي
2	بيت عبدالله ضيف الله هليل المسعودي
3	بيت عبدالرحمن أحمد الدرمة المسعودي
4	بيت أحمد صالح (عقدة) المسعودي
5	بيت علي أحمد الجوبلي المسعودي
6	بيت محمد صالح الجوبلي المسعودي
7	بيت محمد أحمد حسين المسعودي
8	بيت علي محمد علي عباد المسعودي
9	بيت أحمد حسين المسعودي
10	منزل إمام مسجد القابل
11	إحراق وتدمير مسجد القابل بشكل كامل
12	إحراق وتدمير مدرسة مسجد القابل لتحفيظ القرآن الكريم

قائمة أولية تحويل ستة من دور العبادة (مساجد) الى ثكنات عسكرية ومقر للمسلحين

مسلسل	دور العبادة المتضررة
1	الجامع الكبير - مبنى من دورين في منطقة حنكة آل مسعود
2	مسجد بلال
3	مسجد كباة
4	مسجد رأس الشفا
5	مسجد السبلة
6	مسجد المررد

اوامر الافراج الصادرة من النيابة العامة

النيابة العامة
النيابة الجزائية المتخصصة

الرقم: ١٦٧
التاريخ: ٢٠٢٤/٥/٢٣
المرفقات:
الرقم الأمر: ٢٧٨٠٨٢ / ٢٧١١ ج ١٤٤٥ هـ

أمر إفراج

الأخ/ رئيس جهاز الامن والمخابرات المحترم

بعد التحية،

يتم الإفراج عن المتهم/ عرفات علي احمد محمد المسعودي، بتهمة مقاومة الحملة الأمنية واعادة عدو وقتل في القضية رقم (٢٠١) لسنة ١٤٤٥ هـ ج.ج، والمحسوس احتياطياً برقم (٩٠) لسنة ٢٠٢٤ م ح ط، وذلك بموجب مذكرة معالي الأخ النائب العام رقم (٥٥٥٤) وتاريخ ١٤٤٦/٥/١٠ هـ عطفاً على خطاب الأخ مدير مكتب رئاسة الجمهورية برقم ١٧٤٤ ح وتاريخ ١٤٤٦/٤/٢٦ هـ الموافق ٢٠٢٤/١٠/٢٩ م بشأن الرسالة المرفوعة للأخ رئيس المجلس السياسي الأعلى من الأخ محافظ محافظة البيضاء برقم (٧٠) وتاريخ ١٤٤٦/٤/١٢ هـ بخصوص قضية سجناء آل مسعود في ضوء لقاؤه مع الأخ عضو المجلس السياسي الأعلى/ محمد علي الحوثي وقضت التوجيهات باتخاذ اللازم بتسليم المذكور الى محافظ محافظة البيضاء، ما لم يكن محبوساً على نعمة قضية أخرى.

وتقبلوا تحياتنا،

الساعة تاريخ
استلمت أنا الموقع أدنى هذا أصل أمر الإفراج الموضح أعلاه الصادر من نيابة
من القائم بإعلانه الأمر الأخ /
لتنفيذ بموجبه .

اسم المستلم /

النيابة العامة
النيابة الجزائية المتخصصة

الرقم: ١٦٨
التاريخ: ٢٠٢٤/٥/٢٣
المرفقات:
الرقم الأمر: ٢٧٨٠٨٢ / ٢٧١١ ج ١٤٤٥ هـ

أمر إفراج

الأخ/ رئيس جهاز الامن والمخابرات المحترم

بعد التحية،

يتم الإفراج عن المتهم/ احمد احمد مسعود المسعودي بتهمة مقاومة الحملة الأمنية واعادة عدو وقتل في القضية رقم (٢٠١) لسنة ١٤٤٥ هـ ج.ج، والمحسوس احتياطياً برقم (٩٠) لسنة ٢٠٢٤ م ح ط، وذلك بموجب مذكرة معالي الأخ النائب العام رقم (٥٥٥٤) وتاريخ ١٤٤٦/٥/١٠ هـ عطفاً على خطاب الأخ مدير مكتب رئاسة الجمهورية برقم ١٧٤٤ ح وتاريخ ١٤٤٦/٤/٢٦ هـ الموافق ٢٠٢٤/١٠/٢٩ م بشأن الرسالة المرفوعة للأخ رئيس المجلس السياسي الأعلى من الأخ محافظ محافظة البيضاء برقم (٧٠) وتاريخ ١٤٤٦/٤/١٢ هـ بخصوص قضية سجناء آل مسعود في ضوء لقاؤه مع الأخ عضو المجلس السياسي الأعلى/ محمد علي الحوثي وقضت التوجيهات باتخاذ اللازم بتسليم المذكور الى محافظ محافظة البيضاء، ما لم يكن محبوساً على نعمة قضية أخرى.

وتقبلوا تحياتنا،

الساعة تاريخ
استلمت أنا الموقع أدنى هذا أصل أمر الإفراج الموضح أعلاه الصادر من نيابة
من القائم بإعلانه الأمر الأخ /
لتنفيذ بموجبه .

اسم المستلم /

النيابة العامة
النيابة الجزائية المتخصصة

الرقم: ١٦٩
التاريخ: ٢٠٢٤/٥/٢٣
المرفقات:
الرقم الأمر: ٢٧٨٠٨٢ / ٢٧١١ ج ١٤٤٥ هـ

أمر إفراج

الأخ/ رئيس جهاز الامن والمخابرات المحترم

بعد التحية،

يتم الإفراج عن المتهم/ علي محمد عبدربه المسعودي بتهمة اعادة عدو وحيارة ازيمة ناسفة وتنظيم قاعدة في القضية رقم (٢٠٨) لسنة ١٤٤٥ هـ ج.ج، والمحسوس احتياطياً برقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٤ م ح ط، وذلك بموجب مذكرة معالي الأخ النائب العام رقم (٥٥٥٤) وتاريخ ١٤٤٦/٥/١٠ هـ عطفاً على خطاب الأخ مدير مكتب رئاسة الجمهورية برقم ١٧٤٤ ح وتاريخ ١٤٤٦/٤/٢٦ هـ الموافق ٢٠٢٤/١٠/٢٩ م بشأن الرسالة المرفوعة للأخ رئيس المجلس السياسي الأعلى من الأخ محافظ محافظة البيضاء برقم (٧٠) وتاريخ ١٤٤٦/٤/١٢ هـ بخصوص قضية سجناء آل مسعود في ضوء لقاؤه مع الأخ عضو المجلس السياسي الأعلى/ محمد علي الحوثي وقضت التوجيهات باتخاذ اللازم بتسليم المذكور الى محافظ محافظة البيضاء، ما لم يكن محبوساً على نعمة قضية أخرى.

وتقبلوا تحياتنا،

الساعة تاريخ
استلمت أنا الموقع أدنى هذا أصل أمر الإفراج الموضح أعلاه الصادر من نيابة
من القائم بإعلانه الأمر الأخ /
لتنفيذ بموجبه .

اسم المستلم /

النيابة العامة
النيابة الجزائية المتخصصة

الرقم: ١٧٠
التاريخ: ٢٠٢٤/٥/٢٣
المرفقات:
الرقم الأمر: ٢٧٨٠٨٢ / ٢٧١١ ج ١٤٤٥ هـ

أمر إفراج

الأخ/ رئيس جهاز الامن والمخابرات المحترم

بعد التحية،

يتم الإفراج عن المتهم/ محمد عامر محمد محمد المسعودي بتهمة مقاومة الحملة الأمنية واعادة عدو في القضية رقم (٢٠١) لسنة ١٤٤٥ هـ ج.ج، والمحسوس احتياطياً برقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٤ م ح ط، وذلك بموجب مذكرة معالي الأخ النائب العام رقم (٥٥٥٤) وتاريخ ١٤٤٦/٥/١٠ هـ عطفاً على خطاب الأخ مدير مكتب رئاسة الجمهورية برقم ١٧٤٤ ح وتاريخ ١٤٤٦/٤/٢٦ هـ الموافق ٢٠٢٤/١٠/٢٩ م بشأن الرسالة المرفوعة للأخ رئيس المجلس السياسي الأعلى من الأخ محافظ محافظة البيضاء برقم (٧٠) وتاريخ ١٤٤٦/٤/١٢ هـ بخصوص قضية سجناء آل مسعود في ضوء لقاؤه مع الأخ عضو المجلس السياسي الأعلى/ محمد علي الحوثي وقضت التوجيهات باتخاذ اللازم بتسليم المذكور الى محافظ محافظة البيضاء، ما لم يكن محبوساً على نعمة قضية أخرى.

وتقبلوا تحياتنا،

الساعة تاريخ
استلمت أنا الموقع أدنى هذا أصل أمر الإفراج الموضح أعلاه الصادر من نيابة
من القائم بإعلانه الأمر الأخ /
لتنفيذ بموجبه .

اسم المستلم /



حنكة آل مسعود: صرخات مدفونة تحت الأنقاض

تقرير حقوقي يوثق الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها المدنيون في منطقة آل مسعود بمحافظة البيضاء جراء العمليات العسكرية التي شنتها القوات المسلحة لمليشيا الحوثي، بما في ذلك الاستهداف العشوائي، التهجير القسري، والتدمير الممنهج للبنية التحتية.